

## قياس التعافي المالي وأثره في الائتمان المصرفي

دراسة تحليلية في عينة من الدول العربية(\*)

الباحث: أياد محمد زيدان

جامعة الموصل

كلية الإدارة والاقتصاد

[ayad8927650@gmail.com](mailto:ayad8927650@gmail.com)

أ.م.د. زهراء أحمد النعيمي

جامعة الموصل

كلية الإدارة والاقتصاد

[Zahraa.kcc@gmail.com](mailto:Zahraa.kcc@gmail.com)

ISSN 2709-6475 DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2022.2.2.7>

تأريخ النشر ٢٠٢٢/٦/١٠

تأريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٣/٢٨

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٣/١٥

### المستخلص

يُعد تكرار حدوث الأزمات المالية إنذاراً للأنظمة المصرفية بضرورة تحقيق التعافي المالي والسرعة في تحقيقه، إذ به تستطيع استئناف انشطتها والاستمرار والتطور، وهذا ما هدف البحث إلى قياسه عن طريق قياس التعافي المالي وأثره في الائتمان المصرفي، وقد اختيرت مجموعة من الدول العربية ميداناً لإجراء البحث وهي (مصر، البحرين، الأردن والمغرب) بالاعتماد على بيانات البنك الدولي لدول العينة وللمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠)، وتم اعتماد البرامج الإحصائية (SPSS) و(Eviews)، واستنتج البحث إلى وجود تأثير للتعافي المالي في الائتمان المصرفي وتحسين مستوياته، وأشار البحث إلى عدد من التوصيات أهمها ضرورة تطبيق خطوات واستراتيجيات التعافي المالي إذا ما أرادت المصارف تجاوز الأزمات المالية والاهتمام بالجانب التقني والتطور التكنولوجي في العمل المصرفي.

**الكلمات المفتاحية:** التعافي المالي، الائتمان المصرفي، التعافي من الأزمات، نماذج التعافي.



مجلة اقتصاديات الأعمال  
المجلد (٢) العدد (٢) ٢٠٢٢  
الصفحات: ١٣٣-١٥٤

(\*) الباحث مسئول من رسالة الماجستير للباحث الثاني.

## **Measuring Financial Recovery and its Impact on Bank Credit An analytical study in a sample of Arab countries**

### **Abstract**

The recurrence of financial crises is a warning to banking systems of the need to achieve financial recovery and the rapidity in achieving it, As it can resume its activities and continue and develop and this is what the research aimed to measure by measuring financial recovery and its impact on bank credit, and a group of Arab countries are chosen as a field to conduct the research, namely (Egypt, Bahrain, Jordan and Morocco) based on the data of the World Bank for the sample countries and for the period (2006-2020), and the statistical programs (Spss) and (Eviews) are adopted, and the research concluded that there is an impact of financial recovery in bank credit and improving its levels. The most important recommendations are the necessity of applying the steps and strategies of financial recovery if the banks want to overcome the financial crises and pay attention to the technical aspect and technological development in banking work.

**Key words:** Financial Recovery, Bank Credit, Crisis Recovery, Recovery Models.

**المقدمة:**

تعد الأنظمة المصرفية جزءاً من البيئة العامة العالمية هذه البيئة التي تشهد تطورات متسارعة في كل جوانبها وتطور في العمل المصرفي، وأيضاً حدوث مستمر للأزمات المالية التي تضرب الأنظمة المصرفية والتي تعد أكبر دعائم التطور الاقتصادي وتسبب لها الكثير من الأخطار، وقد تصل بها إلى الانهيار والخروج من سوق العمل، وتجتهد الأنظمة المصرفية لعدم الوقوع في الأزمات أو للخروج منها إذا ما وقعت فيها في سعيها إلى الوصول إلى التعافي المالي وتحقيق الاستقرار المالي والعودة إلى مزاولة عملها وانشطتها، إن تحقيق التعافي المالي سينعكس بلا شك في مستوى جودة الخدمات التي تقدمها المصارف على اعتبار أن سرعة تحقيق التعافي المالي بعد وقوع الأزمات دليل على قوة المصرف وقوة إدارته الأمر الذي له دور كبير وعلى عدة أصعدة ككسب ثقة الجمهور وجذب المستثمرين، وقد جاء البحث الحالي لمعرفة مدى تباين الدول في تحقيق التعافي المالي واعتماد مؤشرات، وقياس التعافي المالي وأثره في الائتمان المصرفي في مجموعة من الدول العربية، وما هي علاقة الارتباط بين متغيرات البحث.

**الدراسات السابقة:****١. دراسة (2000) Hashim:**

تناولت هذه الدراسة موضوع "Recovery Actions, and Lessons Learned" "الأزمة الاقتصادية الماليزية: الأسباب والتأثيرات وإجراءات التعافي والدروس المستفادة" (اطروحة دكتوراه). إن التدفقات الكبيرة والمفاجئة لرأس المال قصير الأجل من الأسواق المالية المحلية كان يمثل الفئيل الذي أشعل بداية الأزمة عام ١٩٩٧، وقد بدأت بتعويم البات التايلندي التي شكلت خطراً كبيراً على الاقتصاديات النامية في شرق آسيا والأسواق المالية في أنحاء العالم جميعاً، وهدفت الدراسة إلى تحديد نقاط الضعف في الاقتصاد الماليزي التي كانت الطريق لانتشار الأزمة في ماليزيا، ومعالجة مسببات الأزمة، استنتجت الدراسة إلى أن التدفقات الكبيرة لرأس المال تؤدي إلى عدم استقرار الأسواق المالية في الاقتصادات النامية، وأوصت الدراسة بتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والأنظمة المالية.

**٢. دراسة الجشعمي (٢٠١٤):**

تناولت هذه الدراسة التي تحمل عنوان "دور الائتمان المصرفي بالنمو الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٢" (رسالة ماجستير). وقد أجريت لتعالج وتبحث في انحصار مقدار الائتمان المقدم في مقابل ما يتمتع به الجهاز المصرفي العراقي من إمكانيات، وقد هدفت إلى التعرف أكثر على مقومات وإمكانيات هذا القطاع ومعرفة حجم الائتمان الممنوح وما هي مسببات انخفاضه، وقد اختيرت مجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ميداناً لإجراء الدراسة، واستخدم البرنامج الإحصائي (SPSS) لإيجاد العلاقات بين المتغيرات، واستنتجت الدراسة إلى أنه على الرغم التطور الذي شهده القطاع المصرفي بعد ٢٠٠٣، إلا أن هذا التطور لم يظهر له أثر جلي على الاقتصاد العراقي، وأوصت الدراسة إلى ضرورة قيام البنك المركزي بدوره بقيادة دفة الائتمان إلى القطاعات الإنتاجية.

**٣. دراسة العلي (٢٠١٦):**

تناولت هذه الدراسة موضوع "إمكانية تحقيق التعافي المالي باستعمال نظرية الخيارات الحقيقية في تقييم المشاريع الاستثمارية" (اطروحة دكتوراه). تبحث الدراسة في جزئية مهمة تخص منشآت الأعمال العراقية واحتياجها إلى التعرف على وسائل نظرية الخيارات الحقيقية في الحكم على المشاريع الاستثمارية بغية تحقيق التعافي المالي، وتهدف الدراسة إلى تحقيق التعافي المالي اعتماداً على نظرية الخيارات الحقيقية في تقييم مشاريع شركات الصناعات الغازية، وقد اختير القطاع الغازي في العراق مكاناً لإجراء الدراسة (شركة غاز البصرة وشركة غاز الجنوب)، وضمت السلسلة الزمنية البيانات الصادرة عن هذه الشركات للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)، وتم استعمال برنامج (SLS) و(SPSS) لإيجاد العلاقات بين المتغيرات، واستنتجت الدراسة إن الخيارات الحقيقية ذات أهمية كبيرة في الإدارة المالية لما تقدمه من أسس واقعية في خلق القيمة للشركات ومنحها مرونة مالية وإدارية، وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق نظرية الخيارات عند تقييم المشاريع للشركات عينة الدراسة.

**٤. دراسة (Kuuku 2019):**

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان "Evaluating The Impact of IMF Bailouts on Policy Rate and Credit Dynamics in Sub-Saharan Africa" "تقييم تأثير عمليات الانقاذ من صندوق النقد الدولي على معدل السياسة وديناميكيات الائتمان المصرفي في إفريقيا جنوب الصحراء" (رسالة ماجستير). من المسلمات الدور الكبير الذي يلعبه الائتمان في التنمية الاقتصادية للبلدان عن طريق دور الشركات خاصة شركات القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة دخل الأسر والحد من البطالة، إلا أن ذلك يحول أمامه حواجز عدة منها: الوصول إلى التمويل والكف العالية للائتمان، وكذلك ما يفرضه صندوق النقد الدولي من حواجز على منح الائتمان في الدول المقترضة منه، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تأثير عمليات الانقاذ التي يقدمها صندوق النقد الدولي على السياسة النقدية، وقد استخدم برنامج (STATA) في تحليل بيانات الدراسة، واستنتجت الدراسة أن السياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي تؤثر على تكلفة الائتمان، وأوصت الدراسة إلى وجوب استقلالية البنوك المركزية في سياساتها في الاتفاقيات جميعها مع صندوق النقد الدولي.

**مشكلة البحث:**

تتمثل إشكالية البحث في الأخطار والأزمات التي تتعرض لها المصارف هذه الأزمات تعيق عمل المصارف وتحد من تطورها، الأمر الذي ينعكس على انخفاض مستوى جودة خدماتها المقدمة إلى زبائنها، وتتمحور إشكالية البحث في الاستفهامات الآتية:

١. هل هناك اختلاف بين دول العينة في تطبيقها لمؤشرات التعافي المالي؟
٢. هل يؤثر التعافي المالي في تحسن مستويات الائتمان المصرفي؟

**أهمية البحث:**

١. أهمية المتغيرات التي يتناولها البحث إذ تشكل صلب عمل المصارف.
٢. يستمد البحث أهميته عن طريق الربط بين متغيراته (التعافي المالي والائتمان المصرفي) وهي متغيرات غاية في الأهمية في فترات حدوث الأزمات وكذلك في فترات الاستقرار المالي.
٣. الميدان الذي طبق فيه البحث إذ يعد أهم مقومات التنمية الاقتصادية لهذه الدول.

### أهداف البحث:

1. تقديم إطار نظري عن التعافي المالي وخطوات تحقيقه واستراتيجياته وعن الائتمان المصرفي وعرض أحدث نماذج منحه في المصارف.
2. عرض مؤشرات التعافي المالي وأهم النماذج المستخدمة في قياسه.
3. الكشف عن مستوى اعتماد دول العينة لمؤشرات التعافي المالي والتباين فيما بينها في مستويات تحقيقه.
4. التعرف على علاقات الارتباط والأثر بين التعافي المالي والائتمان المصرفي في دول العينة.

### فرضيات البحث:

1. اعتماداً لمؤشرات التعافي المالي فإن دول البحث تصنف إلى أكثر من تصنيف.
2. وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتعافي المالي في الائتمان المصرفي (الائتمان المصرفي / إجمالي الودائع).
3. وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتعافي المالي في الائتمان المصرفي (الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص).

### منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وتم تحليل بيانات باستعمال برنامج التحليل (Spss V.26) وبرنامج (Eveiws V.10)، اعتماداً على بيانات البنك الدولي لدول العينة، وللفترة الزمنية (٢٠٠٦-٢٠٢٠)، وقسم البحث إلى مبحثين خصص الأول للجانب النظري في ما خصص الثاني للجانب العملي.

### حدود البحث:

شملت الحدود المكانية للبحث دول (مصر، الأردن، المغرب والبحرين)، وقد تم اعتماد هذه الدول لتوفر مؤشرات التي تخدم موضوع البحث، فيما ضمت الحدود الزمانية للبحث الفترة بين عامي (٢٠٠٦-٢٠٢٠).

### المبحث الأول: الجانب النظري:

#### أولاً: مفاهيم التعافي المالي:

يعرف التعافي المالي بأنه خطة استراتيجية لاسترداد محفظة المصرف (Gelvez,2012: 13)، وكذلك هو الأعمال الهادفة إلى استعادة أرباح المصرف وتطوير أنشطته (Paz,2018:16)، وهو تطور النمو في اعقاب فترات الركود (Howard,et.al.,2011:2)، وكذلك استعمال الأدوات والأساليب المالية لتطوير وتنفيذ قرارات الإدارة الموجهة للتغلب على الأزمات وتحقيق الكفاءة المالية (Lavlinskaya,et.al.,2020:203)، ويرى الباحثان أن التعافي المالي هو الفترة التي تقضيها المصارف في إصلاح ما أفسدته الأزمة لاستئناف أنشطتها.

#### ثانياً: أبعاد التعافي المالي:

هناك أربعة أبعاد للتعافي المالي أو مراحل وتعد محاور للتغلب على الأزمات المالية التي تتمثل في الآتي: (Sausnarez,2007:280)  
1. استعادة ثقة الجمهور.

٢. دور أصحاب المصلحة.
٣. سرعة الاستجابة وملاءمتها.
٤. الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام.

#### ثالثاً: خطوات التعافي المالي:

هناك خطوات تساعد في تحقيق التعافي المالي كما في: (Suppel,2003:55)

١. إصلاح الأنظمة الاقتصادية: يعد إصلاح الأنظمة الاقتصادية والمصرفية أولى الخطوات التي تقوم بها الدول عند وقوع الأزمات الاقتصادية والمالية، إذ تحاول الدول أن تشخص مسببات حدوث الأزمة وتحديد نقاط ضعف اقتصادها لمعالجتها وتصحيح الممارسات الخاطئة في إدارة أنظمتها الاقتصادية، وتحديد نقاط القوة لتعزيزها في سبيل تجنب الوقوع في الأزمات مستقبلاً.
٢. زيادة الناتج المحلي: إن زيادة مستويات الناتج المحلي له دور كبير في تجاوز الأزمات المالية، إذ من خلاله تزداد الصادرات وهذا يعني دخول العملات القوية إلى البلد والنظام المصرفي وتوظيفها على مختلف الواجه الاقتصادية، مما يساهم في التنمية الاقتصادية، وكذلك فإن زيادة الناتج المحلي توفر الكثير من فرص العمل والقضاء على البطالة.
٣. تدعيم سعر الصرف: حدوث الأزمات المالية يؤثر كثيراً على قيمة العملة المحلة للدولة وتحاول البنوك المركزية بعد حدوث الأزمات المالية القيام بجميع الإجراءات التي تضمن تدعيم وتقوية عملاتها، ومنها الوضع الاقتصادي والأمني ومعدل التضخم والقوة الشرائية والاستثمارات المحلية والدولة كلها إجراءات تحاول البنوك المركزية والدول العمل عليها لرفع قوة عملاتها.
٤. زيادة الضرائب: تلجأ الحكومات والبنوك المركزية إلى زيادة نسبة الضرائب على كل القطاعات التي لم تتأثر بالأزمات، وهذا سيزيد من ارصدها ويوفر لها حرية توظيفها في القطاعات التي تضررت جراء الأزمة.
٥. تطوير قانون الاستثمار: وجود الشركات الدولية والمستثمرين يحتم على الحكومات الاستمرار في تعديل وتطوير قوانين الاستثمار فيها، وتعتمد الدول على تطوير قوانين الاستثمار لجذب المزيد من الشركات والمستثمرين وبالتالي جذب صناعات جديدة، فضلاً عن العملات التي ستدخل البلد.

#### رابعاً: استراتيجيات التعافي المالي:

- للتعافي المالي استراتيجيات ينبغي على المصارف الأخذ بها لتحقيق التعافي المالي فهي:
- (Yost,et.al.,2021:409)
١. خفض التكاليف: أهم الاستراتيجيات التي تنتهجها المصارف تخفيض نفقاتها إلى أدنى المستويات لتحقيق التعافي المالي، وكذلك خفض الكلف المتغيرة لعملياتها جميعاً والاقتصار على تسديد المبالغ واجبة الدفع فقط.
  ٢. زيادة وتعظيم العوائد: وتشير هذه الاستراتيجية إلى ضرورة تطوير أساليب الاستثمار وتقديم أفضل الخدمات المصرفية وأحدثها وتنويعها لتحقيق أعلى العوائد وبأقل درجات الخطورة.
  ٣. إدارة رأس المال: تهتم المصارف بإدارة رأس مالها بأفضل الأساليب، إذ وكما معروف فإن رأس المال يمثل جانب الأمان للمصارف، فضلاً عن دعمه لثقة المودعين الذين يعدون أحد مصادر التمويل الأساسية للمصرف، وكذلك تعزيز المتانة المالية للمصرف.

#### خامساً: مؤشرات التعافي المالي:

تستخدم العديد من المؤشرات لقياس مستوى تعافي المصارف وتجاوزها للأزمات لعل أهمها: (العامري، ٢٠١٨: ٢١) و(خطة التعافي، ٢٠١٧: ٨)

١. مؤشر التوظيف: يدل هذا المؤشر على قدرة المصرف على تقديم الائتمان، ويقاس على وفق المعادلة الآتية: (الأمام والخزعلي، ٢٠١٧: ١١٨)

$$\text{مؤشر التوظيف} = \frac{\text{الاستثمارات}}{\text{الودائع}} \times 100\%$$

٢. مؤشر المديونية: يشير هذا المؤشر إلى درجة اعتماد المصرف على أموال الدائنين في تمويل موجوداته، ويقاس بالمعادلة الآتية: (الناصر، ٢٠١٢: ٢٠)

$$\text{مؤشر المديونية} = \frac{\text{مجموع المطلوبات}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

٣. مؤشر ملاءة رأس المال إلى القروض والتسليفات: يبين هذا المؤشر قدرة المصرف على مواجهة عدم استرداد كل أو جزء من أمواله التي اقترضها، ويقاس وفقاً للمعادلة الآتية: (الدعيمي والمرسومي، ٢٠١٧: ٣٤)

$$\text{مؤشر ملاءة رأس المال إلى القروض والتسليفات} = \frac{\text{نسبة رأس المال الممتلك}}{\text{القروض والتسليفات}} \times 100\%$$

٤. مؤشر ملاءة رأس المال إلى مجموع الودائع: يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف على التحكم والوفاء بالتزاماته تجاه المودعين، ويقاس بالمعادلة الآتية: (محمد وآخرون، ٢٠١٣: ٢٧)

$$\text{مؤشر ملاءة رأس المال إلى مجموع الودائع} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الودائع}} \times 100\%$$

#### سادساً: نماذج قياس التعافي المالي:

##### النموذج الأول: نموذج (Ross,2015):

يتم قياس التعافي المالي في هذا النموذج استناداً إلى المقياس الطبيعي لأسعار الخيارات المعتمدة للأسواق المالية في البلد عن طريق استنباط مصفوفة التحول الطبيعي لجوهر التسعير (مصفوفة الأسعار)، واحتساب التغير النسبي في أسعار الأسهم ومخاطر هذا الانتقال وذلك عن طريق المعادلة الآتية: (Ross,2015:23)

$$DPd^{-1} f = \left(\frac{1}{\delta}\right)$$

f : قيمة التعافي المالي.

δ : معدل الخصم.

D : مصفوفة الاحتمالات للمخاطر.

P : مصفوفة الأسعار.

d : قطري المصفوفة.

ويعتمد النموذج على تسعير الأوراق المالية المشتقة، فضلاً عن إنه يستند على فرضية

الكفاءة العالية للسوق.

##### النموذج الثاني: نموذج (Aizenman & Pasricha,2011):

يتم اختبار التعافي المالي في نموذج (Aizenman & Pasricha) عن طريق مقاييس

تحديد الأزمنة، إذ يتم حساب صافي رأس المال، وصافي تدفقات المحفظة بشكل نسبة مئوية من

(١٣٩)

(Aizenman & Pasricha, 2011:22) الناتج المحلي الإجمالي الذي يستخدم في معرفة حجم التعافي المالي

$$\text{Financial Recovery} = \frac{\Delta \text{Net portfolio Inflows}}{\text{GDP}}$$

التعافي المالي =  $\frac{\Delta \text{نسبة التغير في صافي تدفقات المحفظة}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$

$\Delta \text{Net portfolio Inflows}$ : نسبة التغير في صافي تدفقات المحفظة.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

إذ يقاس التعافي المالي في هذا النموذج ومعرفة مدى تحقيق التعافي المالي ونسبة التطور في تحقيقه، وقد أوضحت نتائج النموذج ان البلدان التي تعاني من نقاط ضعف تنظيمي وشفافية وحوكمة أقل قبل الأزمة شهدت تعافي أضعف بعد الأزمة، وكذلك انخفاض في تدفقات رأس المال الصافي وبالعكس في الدول المتقدمة، وبين أيضاً أن التعافي في أسعار أسهم القطاع المصرفي يرتبط بشكل إيجابي بالانفتاح الخارجي.

وقد اعتمد الباحثان على مجموعة من المؤشرات المالية لقياس التعافي المالي لدول العينة وذلك لتوفر بياناتها في قواعد البنك الدولي وسهولة قياسها.

#### سابعاً: الائتمان المصرفي:

يتمثل الائتمان المصرفي بأنه دفع مقدار من المال إلى الزبون على أن يسدد الزبون هذا المبلغ مع فوائده وعمولاته مستقبلاً (Al-abadallat,2016:309)، وكذلك هو المبالغ التي تقدمها المصارف للأفراد والمؤسسات المختلفة مع تعهدهم بإعادتها إلى المصارف في وقت لاحق (Patra, 2016:1)، كما عرف بأنه خدمة تقدمها المصارف إلى زبائنها تمنحهم بموجبها المبالغ المطلوبة وتعهدهم برد هذه المبالغ مع فوائدها وعمولاتها بالمجمل أو بالتقسيط (محمد وآخرون، ٢٠٢٠: ٥٢)، وهو اتفاق تعاقدية يتلقى فيه المقترض مبلغاً من المال مع استعادته لسداد هذا المبلغ والفوائد المترتبة عليه في وقت لاحق يتفق عليه الطرفان (Elijah,2018:372)، ويرى الباحثان أن الائتمان المصرفي هو الثقة التي بمقتضاها يوفر المصرف لشخص معين مبلغاً معين ويتيح له حرية التصرف به على أن يعيد هذا المبلغ مستقبلاً مع الفوائد المترتبة عليه.

#### ثامناً: أهمية الائتمان المصرفي:

١. تتلخص أهمية الائتمان المصرفي بالنقاط الآتية: (عبدالرضا وآخرون، ٢٠١٩: ٣٨٩)
  ١. ارتفاع انتاجية المشاريع الاستثمارية جميعها، إذ إن منشآت الأعمال جميعاً وعلى اختلافها غالباً ما تلجأ إلى الائتمان المصرفي إذا ما أرادت توسيع مشاريعها الاستثمارية أو الدخول في مشاريع جديدة.
  ٢. التوظيف المناسب للأموال المدخرة وتقسيمها على مختلف القطاعات الاقتصادية وهذا يصب في التنمية الاقتصادية ككل.
  ٣. يمثل الائتمان المصرفي أحد عوامل استغلال الموارد والطاقات غير المستثمرة عبر توفير السيولة للشركات التي تستثمر هذه الموارد.



**تاسعاً: نموذج Prism لمنح الائتمان:**

- وهو من النماذج الحديثة التي تستخدمها المصارف لتقييم طلبات الائتمان، واسم هذا النموذج مشتق من الأحرف الأولى لعناصره وكما في (أبو الرب، ٢٠١٦: ٣٤):
١. **التصور (Perspective):** يقصد به الإلمام بمكاسب ومخاطر الائتمان كافة التي يأمل المصرف تحقيقها والفرص والتهديدات الخاصة بنشاط الزبون وكيفية إدارته لهذا النشاط.
  ٢. **القدرة على السداد (Repayment):** يعكس هذا العنصر قدرة الزبون على ايفاء ذمته في الموعد المحدد للقرض مع مستحقته، ويركز المصرف على مساهمة مصادر الزبون الداخلية في استيفاء التزاماته، إذ تمثل مقدرة العمليات التشغيلية على خلق التدفقات النقدية لديه.
  ٣. **الغاية من الائتمان (Intention):** ينظر هذا المعيار في الهدف من تقديم طلب الائتمان، إذ إن هذه الغاية هي الركيزة الأساسية لدراسة هذا الطلب.
  ٤. **الضمانات (Safeguards):** ما هي الضمانات المقدمة للمصرف للموافقة على طلب الائتمان في حال عدم تمكن الزبون من السداد وقد يكون الضمان خاص بالزبون أو خارجية كالكفالة من شخص لآخر.
  ٥. **الإدارة (Management):** يهتم المصرف بمعرفة طرق إدارة الزبون لأعماله وما هي الطريقة التي سينفق بها مبلغ القرض وما هي مخرجاته وهل هو ذو نشاط دائم أم دوري، وكذلك معرفة التنظيم الإداري للزبون والنجاحات التي حققها.

**عاشراً: العلاقة بين التعافي المالي والائتمان المصرفي:**

تسبب الأزمات المالية تراكم الديون على المصارف وعلى القطاعات الاقتصادية المختلفة والعزوف عن الدخول في استثمارات جديدة، وكذلك انخفاض عرض وطلب الائتمان وهذا له أثر سلبي على أنواع النشاط الاقتصادي جميعاً (Chatterjee, 2013:4)، نحن نعتقد أن تمكن المصارف من تحقيق التعافي المالي سينعكس على تحسن مستويات جميع الخدمات المصرفية عموماً والائتمان المصرفي على وجه الخصوص، إذ إن استعادة المصارف لقدراتها المالية سيمكنه من العودة إلى تقديم الخدمات ومنحه الائتمان إلى الزبائن، وبالتالي التأثير على التنمية الاقتصادية ككل وما يدعم فكرة الباحثين أن في أزمة (٢٠٠٧-٢٠٠٨) شهد سوق الولايات المتحدة بعد نهاية الركود نمو للدخل والتوظيف الأمر الذي انعكس على نمو في الأسواق المالية ونمو في الائتمان (Howard, et.al., 2011:15)، وإذا ما تم قياس تدفق الائتمان بعد وقوع الأزمات يتبين إن تحقيق المصارف للتعافي المالي وتعافي الطلب على السلع والخدمات يشكل بداية تعافي الائتمان (Biggs, et.al., 2010:5)، وكذلك فإن التعافي المالي يلعب دوراً كبيراً على الائتمان المصرفي في عدد من المجالات، إذ يؤثر على فرص الاستثمار في القطاعات الاقتصادية جميعاً بصورة تساعد على عودة مستويات النمو ويعزز قدرة الاقتصاد على مواجهة والتصدي للأزمات المستقبلية (الشاذلي، ٢٠١٤: ٤)، وهناك دراسات وضحت آلية التعافي المالي بعد الأزمة وأثره على الائتمان المصرفي في وصفهم للتعافي من أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩، وإن التعافي يبدأ بتعافي الإنتاج ويصل الإنتاج إلى مستويات ما قبل الأزمة وبعدها يبدأ الائتمان بالتعافي والنمو (Calvo, et.al., 2006:3)، وهذا الطرف يختلف قليلاً عن ما ذهب إليه بحثنا والسبب في ذلك قد يعزى لأسباب عديدة منها توقف قرارات الاستثمار من قبل المصارف والمستثمرين، التريث لحين التثبت من الإجراءات الحكومية

وأن التعافي حقيقي، وكذلك هناك فترة يمكن تسميتها بالفترة الانتقالية بين تعافي المصارف والعودة إلى مزاوله أنشطتها.

### المبحث الثاني: الجانب العملي:

#### أولاً: وصف متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على ستة متغيرات، أربعة متغيرات مفسرة (مستقلة)، ومتغيرين معتمدين (تابعين)، لأربعة دول عربية وهي (البحرين، مصر، الأردن والمغرب)، وكانت المتغيرات المفسرة هي  $X_1$  = العائد / إجمالي الموجودات،  $X_2$  = العائد / حق الملكية،  $X_3$  = هامش الربح،  $X_4$  = التركيز المصرفي، فيما كانت المتغيرات المعتمدة هي  $Y_1$  = الائتمان المصرفي / إجمالي الودائع،  $Y_2$  = الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص.

#### ثانياً: عرض مؤشرات التعافي المالي والائتمان المصرفي:

سيتم عرض بيانات الدراسة وإيجاد بعض المؤشرات الإحصائية كالمتوسط (Mean) والانحراف المعياري (Std. Deviation) وأقل قيمة (Minimum) وأعلى قيمة (Maximum)، لكل المتغيرات المفسرة والمعتمدة للدول قيد الدراسة، وكما في الجداول (1)، (2)، (3) و(4) الآتية:

#### ١. البحرين:

الجدول (1) المؤشرات الإحصائية للتعافي المالي والائتمان المصرفي في البحرين

Bahrain	X1	X2	X3	X4	Y1	Y2
بلد Name	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين
بلد Code	BHR	BHR	BHR	BHR	BHR	BHR
المتغيرات	العائد / إجمالي الودائع	العائد / حق الملكية	هامش الربح	التركز المصرفي	الائتمان المصرفي / إجمالي الودائع	الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص
سلسلة Code	GFDD.EI.05	GFDD.EI.06	GFDD.EI.02	GFDD.OI.06	GFDD.SI.04	GFDD.DI.14
2006	1.249831	9.7941	3.60524	95.41323	77.20231	44.87775
2007	0.6488832	5.408451	3.78134	94.11163	71.62075	53.11805
2008	1.223531	9.510989	6.57596	92.56426	83.10654	64.21338
2009	0.4855457	3.821595	6.35976	93.89736	91.30872	71.43727
2010	0.8996785	7.387554	6.0225	93.87067	85.64719	67.69727
2011	1.169639	9.900661	5.76833	95.57428	91.67489	69.55268
2012	1.424745	12.41813	4.95083	96.65302	97.96083	69.14357
2013	1.893767	15.95327	4.87667	96.73052	95.63496	69.63066
2014	1.580461	12.82038	4.88667	96.5035	89.5246	63.87877
2015	1.373374	11.24254	4.1675	96.69725	87.83332	73.8961
2016	1.33185	10.25649	4.1771	97.03756	87.92331	73.46632
2017	1.463425	10.65528	4.2154	97.57139	87.89575	73.55471
2018	1.178886	8.835857	4.3445	97.77278	88.22431	74.73211
2019	1.506539	11.23582	4.5713	97.91684	88.65721	74.22768
2020	0.4997092	3.830757	3.1324	98.98689	86.86584	71.75512
المتوسط	1.195	9.538	4.762	96.086	87.405	67.678
الانحراف المعياري	.404	3.331	1.023	1.807	6.520	8.442
أقل قيمة	.486	3.822	3.132	92.564	71.621	44.878
أعلى قيمة	1.894	15.953	6.576	98.987	97.961	74.732

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج (Excel) و(SPSS V26).

من نتائج الجدول (1) أعلاه يتبين أن: معدل العائد / إجمالي الموجودات بلغ (1.195) وبانحراف معياري قدره (404). وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (486). أما أعلى قيمة فقد بلغت (1.894). معدل العائد / حق الملكية بلغ (9.538) وبانحراف معياري قدره (3.331) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (3.822) أما أعلى قيمة فقد بلغت (15.953). معدل هامش الربح بلغ (4.762) وبانحراف معياري قدره (1.023) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (3.132) أما أعلى قيمة فقد بلغت (6.576). معدل التركيز المصرفي بلغ (96.086) وبانحراف معياري قدره (1.807) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (92.564) أما أعلى قيمة فقد بلغت (98.987). معدل الائتمان المصرفي / إجمالي الودائع بلغ (87.405) وبانحراف معياري قدره (6.520) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (71.621) أما أعلى قيمة فقد بلغت (97.961). معدل الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص بلغ (67.678) وبانحراف معياري قدره (8.442) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (44.878) أما أعلى قيمة فقد بلغت (74.732).

٢. مصر:

الجدول (2) المؤشرات الإحصائية للتعافي المالي والائتمان المصرفي في مصر

Egypt	X1	X2	X3	X4	Y1	Y2
Name بلد	مصر	مصر	مصر	مصر	مصر	مصر
Code بلد	EGY	EGY	EGY	EGY	EGY	EGY
المتغيرات	العائد / إجمالي الودائع	العائد / حق الملكية	هامش الربح	التركز المصرفي	الائتمان المصرفي / إجمالي الودائع	الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص
سلسلة Code	GFDD.EI.05	GFDD.EI.06	GFDD.EI.02	GFDD.OI.06	GFDD.SI.04	GFDD.DI.14
2006	0.5647666	9.812867	6.58333	71.38075	55.8731	49.29098
2007	0.8538304	14.68418	6.40833	66.68373	51.74991	45.51522
2008	0.8556078	14.08032	5.74167	69.07769	55.92229	42.79751
2009	0.8326828	12.50213	5.48333	68.50367	52.19627	36.09271
2010	1.036062	15.10526	4.775	69.79935	46.98145	33.0723
2011	0.8233604	11.78795	4.29167	69.53522	48.25795	31.15492
2012	1.14025	14.99144	4.35833	68.38648	46.38356	27.38845
2013	1.245643	15.33033	4.60833	68.0222	42.49837	26.22244
2014	1.485861	17.89258	4.79167	70.60064	39.32186	25.60668
2015	1.434556	19.65703	4.71667	80.31081	37.44243	26.31639
2016	1.717087	25.00861	5.74167	87.11022	33.4175	34.13486
2017	1.391615	20.29843	6.08333	83.8955	35.65007	28.52005
2018	1.119086	14.6989	6	83.65858	33.82699	25.54799
2019	1.486704	19.27903	5.16667	83.9668	33.90246	24.02463
2020	1.010457	12.90551	5.11251	88.75202	33.25369	27.26328
المتوسط	1.133	15.868	5.324	75.312	43.111	32.196
الانحراف المعياري	.321801	3.912	.741	8.129	8.455	7.966
أقل قيمة	.565	9.813	4.292	66.684	33.254	24.025
أعلى قيمة	1.717	25.009	6.583	88.752	55.922	49.291

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج (Excel) و (SPSS V26).

من نتائج الجدول (2) يتبين أن :  
 معدل العائد / إجمالي الموجودات بلغ (1.133) وبانحراف معياري قدره (0.321). وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (0.565). أما أعلى قيمة فقد بلغت (1.717).  
 معدل العائد / حق الملكية بلغ (15.868) وبانحراف معياري قدره (3.912) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (9.813) أما أعلى قيمة فقد بلغت (25.009).  
 معدل هامش الربح بلغ (5.324) وبانحراف معياري قدره (0.741) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (4.292) أما أعلى قيمة فقد بلغت (6.583).  
 معدل التركيز المصرفي بلغ (75.312) وبانحراف معياري قدره (8.129) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (66.684) أما أعلى قيمة فقد بلغت (88.752).  
 معدل الائتمان المصرفي / إجمالي الودائع بلغ (43.111) وبانحراف معياري قدره (8.455) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (33.254) أما أعلى قيمة فقد بلغت (55.922).  
 معدل الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص بلغ (32.196) وبانحراف معياري قدره (7.966) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (24.025) أما أعلى قيمة فقد بلغت (49.291).

### 3. الأردن:

الجدول (3) المؤشرات الإحصائية للتعافي المالي والائتمان المصرفي في الأردن

Jordan	X1	X2	X3	X4	Y1	Y2
Name بلد	الأردن	الأردن	الأردن	الأردن	الأردن	الأردن
Code بلد	JOR	JOR	JOR	JOR	JOR	JOR
Name سلسلة	العائد / إجمالي الودائع	العائد / حق الملكية	هامش الربح	التركز المصرفي	الائتمان المصرفي / إجمالي الودائع	الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص
Code سلسلة	GFDD.EI.05	GFDD.EI.06	GFDD.EI.02	GFDD.OI.06	GFDD.SI.04	GFDD.DI.14
2006	1.511994	10.7475	3.5575	98.49201	73.772	91.76891
2007	1.605687	9.848465	3.23	99.33215	77.78742	91.63126
2008	1.571093	9.956903	3.56667	99.88751	82.59021	78.43456
2009	1.152642	7.389945	4.3025	100	74.22648	73.31976
2010	0.7750757	4.943869	5.49667	100	69.80227	71.25476
2011	1.070572	6.944296	5.31833	100	69.66937	71.82595
2012	1.143239	7.437332	5.00917	98.83622	73.5852	71.28903
2013	1.398192	9.026742	4.1625	98.75709	72.60774	70.52722
2014	1.041713	7.061892	4.47083	98.81799	71.45614	66.66394
2015	1.356193	9.843852	4.9775	63.16697	68.20103	66.71117
2016	1.255468	9.155635	5.08833	62.95724	70.18267	70.95308
2017	1.196673	8.658191	4.96	63.76201	77.48312	74.85181
2018	1.122431	8.402568	4.28333	63.09919	82.74712	76.39403
2019	0.9703564	7.570258	3.74	63.34846	81.77708	76.9
2020	0.544998	4.292157	3.25011	63.30688	84.49226	83.14172
المتوسط	1.181	8.085	4.360	84.917	75.358	75.711
الانحراف المعياري	.289	1.832	.762	18.299	5.430	7.788
أقل قيمة	.545	4.292	3.230	62.957	68.201	66.664
أعلى قيمة	1.606	10.748	5.497	100	84.492	91.769

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج (Excel) و (SPSS V26).

من نتائج الجدول (3) يتبين أن :  
 معدل العائد / إجمالي الموجودات بلغ (1.181) وبانحراف معياري قدره (0.289). وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (0.545). أما أعلى قيمة فقد بلغت (1.606).  
 معدل العائد / حق الملكية بلغ (8.085) وبانحراف معياري قدره (1.832) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (4.292) أما أعلى قيمة فقد بلغت (10.748).  
 معدل هامش الربح بلغ (4.360) وبانحراف معياري قدره (0.762) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (3.230) أما أعلى قيمة فقد بلغت (5.497).  
 معدل التركيز المصرفي بلغ (84.917) وبانحراف معياري قدره (18.299) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (62.957) أما أعلى قيمة فقد بلغت (100).  
 معدل الائتمان المصرفي / إجمالي الودائع بلغ (75.358) وبانحراف معياري قدره (5.430) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (68.201) أما أعلى قيمة فقد بلغت (84.492).  
 معدل الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص بلغ (75.711) وبانحراف معياري قدره (7.788) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (66.664) أما أعلى قيمة فقد بلغت (91.769).

## ٤. المغرب:

الجدول (4) المؤشرات الإحصائية للتعافي المالي والائتمان المصرفي في المغرب

Morocco	X1	X2	X3	X4	Y1	Y2
Name بلد	المغرب	المغرب	المغرب	المغرب	المغرب	المغرب
Code بلد	MAR	MAR	MAR	MAR	MAR	MAR
Name سلسلة	العائد / إجمالي الودائع	العائد / حق الملكية	هامش الربح	التركز المصرفي	الائتمان المصرفي / إجمالي الودائع	الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص
Code سلسلة	GFDD.EI.05	GFDD.EI.06	GFDD.EI.02	GFDD.OI.06	GFDD.SI.04	GFDD.DI.14
2006	1.443392	18.29936	5.22141	81.95455	68.78519	90.02103
2007	1.164618	14.97018	5.45101	87.31019	71.6312	91.01142
2008	1.263689	16.1887	5.2301	86.25771	80.92444	90.31011
2009	1.350254	16.26214	4.6631	93.37768	89.71677	90.01037
2010	1.310913	14.967	4.73052	91.22218	81.07827	90.12611
2011	1.189573	13.64228	4.89231	87.89991	76.58149	94.26245
2012	1.160829	13.06315	5.21061	81.56171	78.96407	95.5065
2013	1.000645	10.84316	5.32069	82.19787	78.54899	90.53838
2014	0.855639	8.895619	5.33951	90.21217	74.58422	90.37595
2015	0.8317026	6.687275	5.51102	99.20496	71.83604	85.54827
2016	0.8924014	6.970141	5.29921	99.20168	70.26627	86.64531
2017	1.013941	7.976236	5.63041	99.26317	68.46069	86.6704
2018	1.00801	8.524214	6.02471	100	69.57358	85.1378
2019	1.048195	9.49853	6.35507	100	70.70554	87.75026
2020	0.6693648	5.87133	5.50312	99.77056	69.55122	87.88693
المتوسط	1.080	11.510	5.358	91.962	74.747	89.453
الانحراف المعياري	.215	4.051	.440	7.212	6.102	2.938
أقل قيمة	.669	5.871	4.663	81.562	68.461	85.138
أعلى قيمة	1.443	18.299	6.355	100	89.717	95.507

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج (Excel) و (SPSS V26).

من نتائج الجدول (4) يتبين أن: معدل العائد / إجمالي الموجودات بلغ (1.080) وبانحراف معياري قدره (0.215). وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (0.669). أما أعلى قيمة فقد بلغت (1.443). معدل العائد / حق الملكية بلغ (11.510) وبانحراف معياري قدره (4.051) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (5.871) أما أعلى قيمة فقد بلغت (18.299). معدل هامش الربح بلغ (5.358) وبانحراف معياري قدره (0.440). وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (4.663) أما أعلى قيمة فقد بلغت (6.355). معدل التركيز المصرفي بلغ (91.962) وبانحراف معياري قدره (7.212) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (81.562) أما أعلى قيمة فقد بلغت (100). معدل الائتمان المصرفي / إجمالي الودائع بلغ (74.747) وبانحراف معياري قدره (6.102) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (68.461) أما أعلى قيمة فقد بلغت (89.717). معدل الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص بلغ (89.453) وبانحراف معياري قدره (2.938) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (85.138) أما أعلى قيمة فقد بلغت (95.507).

### ثالثاً: التحليل العنقودي Cluster Analysis:

يعد التحليل العنقودي أحد أهم أساليب التصنيف، إذ بواسطته يمكن تصنيف الحالات في مجاميع (عناقيد) متشابهة بنسبة كبيرة في خصائصها ومختلفة عن سواها من المجاميع الأخرى. إن أحد أساليب التحليل العنقودي هو التحليل العنقودي الهرمي (Hierarchical Cluster Analysis)، هذا الأسلوب يشير إلى ترتيب الحالات بأعداد كبيرة ثم تكرار العملية وصولاً إلى عدد العناقيد المطلوب، وهنا سنقوم بتصنيف الدول الأربعة في بحثنا إلى عناقيد لمعرفة التشابه والاختلاف بينها، والجدول (5) يوضح نتائج التحليل العنقودي الهرمي.

الجدول (5) نتائج التحليل العنقودي الهرمي

Cluster Membership أعضاء العنقود	
الحالات وتسلسلها	عنقودين 2 Clusters
١. البحرين	1
٢. مصر	2
٣. الأردن	1
٤. المغرب	1

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج (SPSS V26).

من نتائج الجدول (5) نجد أن: العمود الثاني صنف الدول إلى عنقودين وهي: العنقود الأول تضمن دول (البحرين، الأردن والمغرب). العنقود الثاني شمل دولة (مصر) فقط. نلاحظ هنا أن التحليل العنقودي قد قسم الدول عينة الدراسة إلى مجموعتين على وفق تطبيقها لمؤشرات التعافي المالي، وهذا يوضح أن الانظمة المصرفية لدول العينة تتباين في تطبيقها وبالتالي تحقيقها للتعافي المالي.

وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى ونصها: اعتماداً لمؤشرات التعافي المالي فإن دول البحث تصنف إلى أكثر من تصنيف.

#### رابعاً: تحليل علاقة الارتباط:

الجدول (6) نتائج تحليل علاقة الارتباط لمؤشرات التعافي المالي والائتمان المصرفي

Correlation				
العائد على إجمالي الموجودات	العائد على حق الملكية	هامش الربح	التركز المصرفي	
0.023	0.544**	0.267*	0.423**	Pearson Correlation
0.863	0.000	0.040	0.001	P-value
60	60	60	60	N
0.036	0.466**	0.119	0.418**	Pearson Correlation
0.785	0.000	0.367	0.001	P-value
60	60	60	60	N

مستوى المعنوية هو (0.05)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج (SPSS V26).

من نتائج الجدول (6) نجد أن:

هناك علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين (الائتمان المصرفي / إجمالي الودائع) وكل من (التركز المصرفي)، (هامش الربح) و(العائد / حق الملكية) على التوالي، وذلك بدلالة قيمة معامل الارتباط التي ظهرت مساوية إلى (0.423)، (0.267) و(0.544) على التوالي، وهذه القيم معنوية استناداً إلى القيم الاحتمالية (P-Value) التي ظهرت مساوية إلى (0.001)، (0.040) و(0.000) على التوالي وهم أقل من (0.05).

لا يوجد علاقة ارتباط معنوية بين (الائتمان المصرفي / إجمالي الودائع) و(العائد / إجمالي الموجودات)، استناداً إلى القيمة الاحتمالية (P-Value) التي ظهرت مساوية إلى (0.863) وهي أكبر من (0.05).

هناك علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين (الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص) وكل من (التركز المصرفي)، (العائد / حق الملكية) على التوالي وذلك بدلالة قيمة معامل الارتباط التي ظهرت مساوية إلى (0.418)، (0.466) على التوالي، وهذه القيم معنوية استناداً إلى القيمة الاحتمالية (P-Value) التي ظهرت مساوية إلى (0.001)، (0.000) على التوالي وهما أقل من (0.05).

لا يوجد علاقة ارتباط معنوية بين (الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص) وكل من (هامش الربح) و(العائد / إجمالي المودج)، استناداً إلى القيم الاحتمالية (P-Value) التي ظهرت مساوية إلى (0.367) و(0.785) على التوالي وهما أكبر من (0.05).

#### خامساً: تحليل أثر المتغيرات المستقلة:

تم استعمال نموذج (Panel data) الذي يستند على مبدأ الدمج بين البيانات المقطعية والمتمثلة هنا بكل من الدول (البحرين، الأردن، المغرب ومصر) وبيانات السلسلة الزمنية متمثلة بالفترة الزمنية (2006-2020) وهذا الانموذج كما ذكرنا سابقاً يمكن تحليله بعدة طرق من طرائق الانحدار وقد تم التحليل بطرق بنماذج (Panel data) وهي نموذج الانحدار التجميعي وذو

التأثيرات الثابتة وذو التأثيرات العشوائية وتم المفاضلة بين النماذج الثلاث، لذلك سنعمد إلى ذكر المفاضلة بينهم والنموذج الأفضل.

### ١. تحليل علاقة الاثر للنموذج الأول ( $Y_1$ ): المفاضلة بين طريقتي التقدير:

سيتم المقارنة بين طريقتي (Pooled model) و(Fixed effect model) (إذ إن نموذج الانحدار ذو التأثيرات العشوائية (Random effect model) لا يمكن تحليله في هذه الحالة لأن نموذج الانحدار ذو التأثيرات العشوائية يتطلب عدد معلمات مقطع أكبر من عدد معلمات تباين التأثيرات العشوائية المولدة) باستعمال اختبار (Restricted F test) لاختبار الفرضية الآتية:

$H_0$ : The pooled model is appropriate.

$H_1$ : The fixed model is appropriate.

وإن:

$$F_{Cal} = \frac{[R_{Fi}^2 - R_{Po}^2] / m}{[1 - R_{Fi}^2] / (n - k)}$$

إذ إن:

$$R_{Fi}^2 = 0.88 \cdot (\text{Fixed effect}) \text{ قيمة معامل التحديد لنموذج}$$

$$R_{Po}^2 = 0.50 \cdot (\text{Pooled effect}) \text{ قيمة معامل التحديد لنموذج}$$

$$m : \text{ عدد المعلمات المستبعدة (عدد الدول - 1)} \quad (m=4-1=3)$$

$$n : \text{ عدد المشاهدات } 60$$

$$k : \text{ عدد المعلمات المقدرة في نموذج (Fixed effect) (عدد الدول + عدد المتغيرات المستقلة)}$$

$$k=4+4=8$$

$$F_{Cal} = \frac{[0.88 - 0.50] / 3}{[1 - 0.88] / (60 - 8)} = \frac{0.1266}{0.0023} = 55.04$$

وإن القيمة الجدولية هي:

$$F_{Tab} = (m, n - k, \alpha) = (3, 52, 0.05) = 2.79$$

**القرار:** بما أن قيمة  $F_{Cal}$  أكبر من قيمة ( $F_{Tab}$ ) إذن ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة أي أن نموذج (Fixed model) أفضل من النموذج (Pooled model).



نموذج الانحدار ذو التأثيرات الثابتة **Fixed effect model**:

## الجدول (7) نتائج نموذج الانحدار ذو التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: $Y_1$				
Method: Panel Least Squares				
Date: 02/06/22 Time: 23:11				
Sample: 2006 2020				
Periods included: 15				
Cross-sections included: 4				
Total panel (balanced) observations: 60				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	9.592154	9.637925	92.44846	C
0.7339	0.341796	6.846060	2.339956	X1
0.7674	0.297364	0.620187	0.184422	X2
0.5862	0.547734	1.147497	0.628523	X3
0.0208	2.384385	0.089449	0.213280	X4
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
70.15572	Mean dependent var	0.883115	R-squared	
17.79667	S.D. dependent var	0.867381	Adjusted R-squared	
6.699191	Akaike info criterion	6.480995	S.E. of regression	
6.978437	Schwarz criterion	2184.171	Sum squared resid	
6.808419	Hannan-Quinn criter.	-192.9757	Log likelihood	
0.599095	Durbin-Watson stat	56.12618	F-statistic	
		0.000000	Prob(F-statistic)	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج (Eviews V.10).

## تفسير نتائج النموذج كالاتي:

عن طريق قيمة اختبار (F) الخاصة بجدول تحليل التباين يمكننا القول أن هناك على الأقل متغير واحد من المتغيرات المفسرة له تأثير معنوي على المتغير المعتمد وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية (Prob(F-statistic)) التي ظهرت مساوية إلى (0.000) وهي أقل من (0.05).

تشير قيمة معامل التحديد المصحح ( $Adjusted R^2=0.86$ ) إلى أن (86%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (الائتمان المصرفي / إجمالي الودائع) سببها هو المتغيرات المفسرة المدروسة. أو بمعنى آخر أن المتغيرات المفسرة المدروسة تفسر (86%) من التباين الحاصل في المتغير المعتمد، والنسبة المتبقية والبالغة (14%) هي لمتغيرات أخرى لم تضمن في النموذج.

هناك تأثير معنوي طردي للمتغير المفسر (العائد / إجمالي الموجودات) في المتغير المعتمد (الائتمان المصرفي / إجمالي الودائع) إذ أنه كلما زادت قيمة (العائد / إجمالي الموجودات) بمقدار وحدة واحدة فإن متغير (الائتمان المصرفي / إجمالي الودائع) سيزداد بمقدار (2.33)، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية ( $P-Value=0.007$ ) وهي أقل من (0.05).

هناك تأثير معنوي طردي للمتغير المفسر (العائد / حق الملكية) في المتغير المعتمد (الائتمان المصرفي / إجمالي الودائع) إذ أنه كلما زادت قيمة (العائد / حق الملكية) بمقدار وحدة واحدة فإن متغير (الائتمان المصرفي / إجمالي الودائع) سيزداد بمقدار (0.18)، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية ( $P-Value=0.003$ ) وهي أقل من (0.05).

هناك تأثير معنوي طردي للمتغير المفسر (هامش الربح) في المتغير المعتمد (الائتمان المصرفي / إجمالي الودائع) إذ أنه كلما زادت قيمة (هامش الربح) بمقدار وحدة واحدة فإن متغير (الائتمان المصرفي / إجمالي الودائع) سيزداد بمقدار (0.628)، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (P-Value=0.000) وهي أقل من (0.05).

هناك تأثير معنوي طردي للمتغير المفسر (التركز المصرفي المعنوي) في المتغير المعتمد (الائتمان المصرفي / إجمالي الودائع) إذ أنه كلما زادت قيمة (التركز المصرفي) بمقدار وحدة واحدة فإن متغير (الائتمان المصرفي / إجمالي الودائع) سيزداد بمقدار (0.213)، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (P-Value=0.020) وهي أقل من (0.05).

وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية ونصها: الوصول للتعافي المالي له أثر في تحسين مستويات الائتمان المصرفي (الائتمان المصرفي / إجمالي الودائع).

## ٢. تحليل علاقة الاثر للنموذج الثاني (Y<sub>2</sub>):

### المفاضلة بين طريقتي التقدير:

سيتم المقارنة بين طريقتي (Pooled model) و (Fixed effect model) (إذ إن نموذج الانحدار ذو التأثيرات العشوائية (Random effect model) لا يمكن تحليله في هذه الحالة لأن نموذج الانحدار ذو التأثيرات العشوائية يتطلب عدد معلمات مقطع أكبر من عدد معلمات تباين التأثيرات العشوائية المولدة) باستعمال اختبار (Restricted F test) لاختبار الفرضية الآتية:

H<sub>0</sub>: The pooled model is appropriate.

H<sub>1</sub>: The fixed model is appropriate.

وإن:

$$F_{Cal} = \frac{[R_{Fi}^2 - R_{Po}^2] / m}{[1 - R_{Fi}^2] / (n - k)}$$

إذ إن:

R<sub>Fi</sub><sup>2</sup> = 0.84 : قيمة معامل التحديد لنموذج (Fixed effect).

R<sub>Po</sub><sup>2</sup> = 0.55 : قيمة معامل التحديد لنموذج (Pooled effect).

m : عدد المعلمات المستبعدة (عدد الدول - 1) (m=4-1=3)

n : عدد المشاهدات 60

k : عدد المعلمات المقدرة في نموذج (Fixed effect) (عدد الدول + عدد المتغيرات المستقلة)

$$k=4+4=8$$

$$F_{Cal} = \frac{[0.84 - 0.55] / 3}{[1 - 0.84] / (60 - 8)} = \frac{0.0966}{0.0030} = 32.2$$

وإن القيمة الجدولية هي:

$$F_{Tab} = (m, n - k, \alpha) = (3, 52, 0.05) = 2.79$$

**القرار:** بما أن قيمة F<sub>Cal</sub> أكبر من قيمة (F<sub>Tab</sub>) إذن ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة أي أن نموذج (Fixed model) أفضل من النموذج (Pooled model).

## نموذج الانحدار ذو التأثيرات الثابتة: Fixed effect model

## الجدول (8) نتائج نموذج الانحدار ذو التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: Y <sub>2</sub>				
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)				
Date: 02/06/22 Time: 23:14				
Sample: 2006 2020				
Periods included: 15				
Cross-sections included: 4				
Total panel (balanced) observations: 60				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	14.39583	5.387062	77.55123	C
0.0020	3.246225	3.037829	9.861476	X1
0.0022	3.222764	0.255479	0.823350	X2
0.6828	0.410915	0.684367	0.281216	X3
0.0685	2.860403	0.048436	0.070110	X4
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
25.78617	Mean dependent var	0.841552	R-squared	
17.79347	S.D. dependent var	0.779069	Adjusted R-squared	
51.62248	Sum squared resid	0.996363	S.E. of regression	
0.982065	Durbin-Watson stat	395.2509	F-statistic	
		0.000000	Prob(F-statistic)	
Unweighted Statistics				
66.25995	Mean dependent var	0.902366	R-squared	
0.371703	Durbin-Watson stat	2899.754	Sum squared resid	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج (Eviews V.10).

## تفسير نتائج النموذج كالاتي:

عن طريق قيمة اختبار (F) الخاصة بجدول تحليل التباين يمكننا القول بأن هناك على الأقل متغير واحد من المتغيرات المفسرة له تأثير معنوي على المتغير المعتمد وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية (Prob(F-statistic)) التي ظهرت مساوية إلى (0.000) وهي أقل من (0.05). تشير قيمة معامل التحديد المصحح ( $Adjusted R^2=0.84$ ) إلى أن (84%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص) سببها هو المتغيرات المفسرة المدروسة. أو بمعنى آخر أن المتغيرات المفسرة المدروسة تفسر (84%) من التباين الحاصل في المتغير المعتمد، والنسبة المتبقية والبالغة (16%) هي لمتغيرات أخرى لم تضمن في النموذج. هناك تأثير طردي ومعنوي للمتغير المفسر (العائد / إجمالي الموجودات) في المتغير المعتمد (الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص) إذ أنه كلما زادت قيمة (العائد / إجمالي الموجودات) بمقدار وحدة واحدة فإن متغير (الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص) سيزداد بمقدار (9.861)، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية ( $P-Value=0.002$ ) وهي أقل من (0.05). هناك تأثير طردي ومعنوي للمتغير المفسر (العائد / حق الملكية) في المتغير المعتمد (الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص) إذ أنه كلما زادت قيمة (العائد / حق الملكية) بمقدار وحدة

واحدة فإن متغير (الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص) سيزداد بمقدار (0.82)، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية ( $P\text{-value}=0.0022$ ) وهي أقل من (0.05). لا يوجد أثر معنوي لمتغير مفسر (هامش الربح) في المتغير المعتمد (الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص) وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية ( $P\text{-Value}=0.682$ ) وهي أكبر من (0.05). هناك تأثير معنوي طردي للمتغير المفسر (التركز المصرفي المعنوي) في المتغير المعتمد (الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص) إذ أنه كلما زادت قيمة (التركز المصرفي) بمقدار وحدة واحدة فإن متغير (الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص) سيزداد بمقدار (0.070)، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية ( $P\text{-Value}=0.048$ ) وهي أقل من (0.05). وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة ونصها: الوصول للتعافي المالي له أثر في تحسين مستويات الائتمان المصرفي (الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص).

### الاستنتاجات:

١. لا يتحقق التعافي المالي من دون تطبيق خطواته واستراتيجياته والأخذ بمؤشراته.
٢. يؤثر التعافي المالي معنوياً في الائتمان المصرفي ويسهم في تحسين مستوياته.
٣. بينت نتائج التحليل العنقودي لمؤشرات التعافي المالي أنها صنفت دول العينة إلى مجموعتين، الأولى شملت دول (البحرين، الأردن والمغرب) فيما ضمت الثانية دولة (مصر)، وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى ونصها: اعتماداً لمؤشرات التعافي المالي فإن دول البحث تصنف الى أكثر من تصنيف.
٤. وضحت قيمة (F) المصاحبة لجدول تحليل التباين (ANOVA) وقيمة معامل التحديد المصحح (Adjusted R-Squared) والقيم الاحتمالية المصاحبة لمعاملات النموذج (Prob.) للنموذج الأول، إلى وجود متغير واحد على الأقل من المتغيرات المستقلة تؤثر معنوياً في المتغير التابع، إذ يتبين أن المتغيرات المفسرة لها نسبة تأثير بحوالي (86%) على المتغير المعتمد والنسبة المتبقية لمتغيرات خارج نطاق بحثنا، وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية ونصها: الوصول للتعافي المالي له أثر في تحسين مستويات الائتمان المصرفي (الائتمان المصرفي / إجمالي الودائع).
٥. وضحت قيمة (F) المصاحبة لجدول تحليل التباين وقيمة معامل التحديد المصحح والقيم الاحتمالية المصاحبة لمعاملات النموذج، للنموذج الثاني إلى وجود متغيرين من المتغيرات المستقلة تؤثر معنوياً في المتغير التابع، إذ يتبين أن المتغيرات المفسرة لها نسبة تأثير بحوالي (84%) على المتغير المعتمد والنسبة المتبقية لمتغيرات خارج نطاق بحثنا، وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة ونصها: الوصول للتعافي المالي له أثر في تحسين مستويات الائتمان المصرفي (الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص).

### التوصيات:

١. ضرورة العمل على تطبيق خطوات واستراتيجيات التعافي المالي إذا ما ارادت المصارف التغلب على الأزمات المالية.
٢. استنساخ برامج المصارف المتطورة في كيفية خروجها من الأزمات المالية وفي الخدمات التي تقدمها.
٣. الاهتمام بالجانب التقني والتطور التكنولوجي في العمل المصرفي.

٤. توسيع محفظة المصرف الاستثمارية وتقوية مركزه المالي لمواجهة الأخطار كافة.
٥. معالجة نقاط الضعف والاختفاء في آليات عمل المصارف التي تسبب نشوء الأزمات المالية.
٦. منح التسهيلات الائتمانية وفق نماذج منح الائتمان وعدم التشدد في منحه.
٧. تعزيز ثقة الجمهور بالمصارف وتقديم الضمانات التي تحقق ذلك وتطبيق الحوكمة بهدف جذب الأموال واستثمارها.

## المصادر والمراجع:

### أولاً: المصادر العربية:

١. أبو الرب، أسامة خالد، ٢٠١٦، أثر التحليل الائتماني في قرار منح التسهيلات المصرفية في البنوك الكويتية - بنك الكويت الوطني نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك.
٢. الأمام، صلاح الدين محمد امين والخزعلي، رقية عبد الخضر شنيت، ٢٠١٧، تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٣، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٢، العدد ٤١.
٣. البنك الدولي، ٢٠٢١، قاعدة بيانات تنمية النظم المالية العالمية.
٤. الجشعبي، فائزة حسن مسجت، ٢٠١٤، دور الائتمان المصرفي بالنمو الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٢، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
٥. خطة التعافي، ٢٠١٧، لجنة الرقابة على المصارف، مصرف لبنان، إعدام ٢٩٤، المصارف العاملة في لبنان.
٦. الدعيمي، عباس كاظم جاسم والمرسومي، مروج طاهر هذال، ٢٠١٧، قياس اثر كفاية رأس المال في تقويم الاداء المالي والمصرفي، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد ١٣، العدد ٥٣.
٧. الشاذلي، احمد شفيق، ٢٠١٤، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي.
٨. العامري، هدى هادي حسن، ٢٠١٨، المرونة المالية وانعكاساتها في تحقيق التعافي المالي، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
٩. عبدالرضا، مصطفى سلام وآخرون، ٢٠١٩، المخاطر الائتمانية وأثرها في ربحية الخدمات المصرفية الاسلامية، مجلة جامعة بابل للعلوم البحتة والتطبيقية، المجلد ٢٧، العدد ٦.
١٠. العلي، علي حميد هندي، ٢٠١٦، إمكانية تحقيق التعافي المالي باستعمال نظرية الخيارات الحقيقية في تقييم المشاريع الاستثمارية، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
١١. محمد، سعاد عبدالفتاح وآخرون، ٢٠١٣، قياس كفاية رأس المال في المصارف الأهلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٣٤.
١٢. محمد، عمر الحسن وآخرون، ٢٠٢٠، أثر كفاءة إدارة المخاطر في منح الائتمان المصرفي، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٠، العدد ٢.
١٣. الناصر، بانه وليد، ٢٠١٢، تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية باستعمال مؤشرات (CAEL)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.

### ثانياً: المصادر الأجنبية:

14. Aizenman, Joshua & Pasricha, Gurnainkaur, 2011, Determinants of Financial Stress and Recovery during the Great Recession, Bank of Canada.
15. Al-abedallat, Abedalfattah Zuhair, 2016, Factors Affecting Credit Risk: An Empirical Study of the Jordanian Commercial Banks, European Scientific Journal, Vol. 12, No. 34.
16. Biggs, Michael, 2010, Credit and Economic Recovery: Demystifying Phoenix Miracles, Seminar DNB, University of California-Davis.
17. Calvo, Guillermo A, 2006, Phoenix Miracles in Emerging Markets: Recovering Without Credit from Systemic Financial Crises, National BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH.
18. Chatterjee, Satyajit, 2013, Debt Overhang: Why Recovery from Afinancial Crises Can be Slow, Journal Business Review, Q.2.
19. Elijah, Sunday, 2018, An Empirical Analysis of the Impact of Bank credit on the manufacturing sector in Nigeria (1986-2016), Journal of Economics Library, Vol. 5, Issue 4.

20. Gelvez, Myrian Yogref, 2012, Plan Estrategico Financiero Para LA Recuperacion De Cartera Del colegio Grancolombiano De La Ciudad De San Jose De Cucuta, Thesis Practica Empresarial Profesional Aplicada Como Requisito De Terminacion De Formacion Profesional En Administracion Financiera, Fundacion Estudios Comfanorte Fesc Administracion Financiera.
21. Hashim, Amir, 2000, Malaysian Economic Crises: Causes, Effects, Recovery Actions, and Lessons Learned, Master Thesis, Naval Postgraduate School.
22. Howard, Greg, *et.al.*, 2011, Are Recoveries from Banking and Financial Crises Really So Different?, Board of Governors of the Federal Reserve System.
23. Kuuku, Otoo Kirk, 2019, Evaluating the Impact of IMF Bailouts on Policy Rate and Bank Credit Dynamics in Sub-Saharan Africa, Master Thesis, School of Public Policy and Management, University KDI.
24. Lavlinskaya, A.L., 2020, Formation of Effective Mechanism for Financial Recovery of Agricultural Organization, Advances in Economics, Business and Management Research, Vol.147.
25. Patra, Suresh, *et.al.*, 2016, Bank Credit and Economic Growth: An Empirical Evidence from India States, International Journal of Current.
26. Paz, Andres, 2018, Propuesta de mejora en el proceso de recaudo de cartera A una universidad Luz Stella Herrera Munoz y Ximena Diaz Realpe, Thesis Trabajo de Grado Especialización, universidad Catolica de Colombia Facultad de Ciencias Economicas Administración Financiera.
27. Ross, Steve, 2015, The Recovery Theorem, American Finance Association, The Journal of Finance, Vol. Lxx, No. 2.
28. Sausnarez, Nicolette, 2007, The Potential for Tourism in Post-crisis Recovery: Lessons from Malaysia's Experience of the Asian Financial Crises, Asian Pacific Business Review, Vol. 13, No.2.
29. Suppel, Ralph, 2003, Russia's Financial Markets Boom, Crises and Recovery 1995-2001: Lessons for Emerging markets Investors, SUERF the European Money and Finance Forum Vienna.
30. Yost, Elizabeth, *et.al.*, 2021, Financial Recovery Strategies for Restaurants During COVID-19: Evidence from the US Restaurant industry, Journal of Hospitality and Tourism Management.